

فصل الخطاب في دراسة خبر الثلاثة الأصحاب المعائبين في سورة الأحزاب

Discernment concerning the three Companions blamed in sura Al-Ahzâb

د. سمير ربوزي¹

المدرسة العليا للأساتذة - بوسعادة

s.rabouzi@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/05/30 القبول 2021/08/03 النشر على الخط 2021/10/30

Received 30/05/2021 Accepted 03/08/2021 Published online 30/10/2021

ملخص:

عرفت بعض دواوين السنة، وكثير من كتب التفسير، والتاريخ، والسير، والتراجم، وغيرها تساهلاً في نقل كثير من الأخبار الواهية والمكذوبة؛ فحصل بذلك شرّ عظيم، بلغ في أحيان كثيرة حدّ المساس بأقدار بعض أنبياء الله تعالى، وأصحاب نبيه ﷺ. من هذه الأخبار ما روي في تفسير آية من سورة الأحزاب؛ نزلت عتاباً لنفر من الصحابة حضروا وليمة زفاف للنبي ﷺ، فأبطأوا في الانصراف بعد الطعام؛ فتسبب ذلك في حصول بعض الأذى للنبي ﷺ، فعاتبهم الله تعالى عتاباً لطيفاً، وأحسن توجيههم. غير أنّ بعض أهل التفسير فهموا من هذه الآية -متأثرين ببعض المرويات غير الثابتة- أن صنيع هؤلاء نفر من الصحابة كان تطفلاً، وسوء أدب، وأوماً بعضهم إلى أنه كان منهم ديمةً وطبعاً. نحاول في هذه الورقة أن نقف على أدلة الموردين لهذه الأخبار، ومدى تثبتهم من صحتها.

الكلمات المفتاحية: الصحابة، بيت النبي، مستأنسين لحديث، التطفل، التثبت.

Abstract:

Some collections of the Sunna and many books of exegesis, history, biographies and others, by being lenient in transmitting fake and distorted information, caused great evil that reached sometimes, even trespassing against the rank of some Prophets of Allah and Companions of the Prophet -peace and blessings be upon him-.

Such information includes what is narrated when interpreting a verse in sura Al-Ahzâb, revealed as a blame on a group of Companions who attended the Prophet's wedding feast, and they were slow to leave after the meal. This caused some harm to the Prophet -peace and blessings be upon him-, so Allah Almighty reproached them kindly, and directed them well. However, some Qur'an exegetes understood from this verse - influenced by some unauthentic narrations - that this group of companions behaved in an intrusive and ill-mannered way, and some of the interpreters implied that they did so permanently and as part of their character.

We will try in this paper to analyze the proofs of each group who brought this information and the extent of checking its authenticity.

Keywords: Companions, three people, the Prophet's house, remain for conversation, intrusiveness, verification.

¹ البريد الإلكتروني: s.rabouzi@gmail.com¹ المؤلف المرسل: سمير ربوزي

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ مما تقرر لدى عامة أهل العلم، ولا يخفى على أكثر الطلاب والمتعلمين: أنّ كثيرا من كتب التفسير، والسير، والتراجم، والمغازي، قد ابتليت بأفة عدم التثبت في نقل بعض الأخبار، وعرضها دون نقدٍ لروايتها، ولا تتبّع لأسانيدها، الأمر الذي عاد على الأمة العربية والإسلامية بالضرر الكبير، والشر المستطير، ولقد تبّه على هذه المعضلة عبد الرحمن بن خلدون رحمه الله تعالى في مواضع من كتابه المقدمة، منها قوله: "وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثا أو سمينا، ولم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها..، ولا بد من ردها إلى الأصول، وعرضها على القواعد"⁽¹⁾هـ.

وإذا كان الأمر يهون قليلا إذا تعلّق بمرويات واهية أو مكذوبة يوردها كثير من المصنّفين في كتبهم، من باب التساهل في نقل الأخبار، أو الانسياق وراء العواطف الجياشة، والأحاسيس الهياجة التي يحدّثها كثير منها من التحميس، أو الوعظ، أو أيّ أسلوب من أساليب تحريك المشاعر، والتوسل بها أحيانا في طمس الحقائق، أو تمرير الأفكار المغلوطة، والمزاعم الكاذبة، فإنّه يعظّم عندما يكون من باب الطعن في أعراض الناس، أو الافتراء عليهم، أو مجرد نسبة ما هم برآء منه إليهم، وقد صحّ عن نبينا ﷺ أنه قال: «مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللَّهُ رَذْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ»⁽²⁾.

وتشتدّ خطورة هذا العمل إذا كان المنسوب إليه شيء يشينه هو بريء منه أحد أفاضل المسلمين، أو علمائهم، أو عبّادهم، أو نحو ذلك، ولا شكّ عند أحد من أهل السنة أنّ أفضل هذه الأمة على الإطلاق، بل أفضل الأمم قاطبة بعد الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام هم أصحاب نبينا ﷺ؛ فكان تنقّصهم، ونسبة أيّ عيب إليهم، أو أحدهم، دون وجه حقّ شرعي جرماً عظيماً، وخطأً جسيماً، حريّ بالمسلم العاقل أن ينأى عنه، ولا يعرض نفسه لعواقبه.

وعلى الرغم من كون علماء المسلمين هم أكثر الناس دراية بهذا الأمر، وتمثّلا له في حياتهم، إلا أنّ حتمية استيلاء النقص على جميع البشر، وحصول التقصير من بعض آحادهم أحيانا، كان من أهمّ أسباب تضمّن بعض مصنفاتهم أخبارا ما كان لها أن تعبر مصفاة البحث والتمحيص الواجب استعمالها في تسويد أيّ بحث، أو تصنيف أيّ كتاب.

من بين هذه الأخبار ما بنى عليه بعض المفسرين وغيرهم تصوّراتهم في تفسير آية كريمة من سورة الأحزاب، نزل فيها عتاب لنفر من الصحابة الذين شهدوا وليمة زفاف النبي ﷺ بزینب بنت جحش رضي الله عنها وعنهم أجمعين، وأبطأوا قليلا في الانصراف بعد الفراغ من الطعام؛ فحصل بسبب ذلك شيء من الأذى لرسول الله ﷺ، نعتقد جازمين أنّه كان بغير قصدهم، إحسانا للظن بالمسلم

(1) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988م، ج1، ص13.

(2) أبو داود السجستاني، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، د.تا، كتاب الأقضية، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، رقم: 3597، ج3، ص305.

عامّة، وبأصحاب رسول الله ﷺ على وجه الخصوص، وليس يحتاج المرء إلى إثبات هذا المنهج الرشيد المتقرر في نصوص الكتاب والسنة في التعامل مع أخطاء الآخرين، وبخاصة ذوي الفضل وحسن السيرة ومنهم، فهل اعتمد هذا المنهج في جميع كتب التفسير التي تعاملت مع هذه الواقعة؟ هذا ما نحاول معرفته، ومناقشته في هذه الورقة.

● مشكلة البحث: يحاول بحثنا هذا الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- على أيّ شيء اعتمد المفسرون الذين استعملوا عبارات شديدة في وصف النفر المعائبين في الآية الثالثة والخمسين من سورة الأحزاب؟ من هذه العبارات مثلاً: أنهم كانوا ثقلاء، وفيهم تطقل، وسوء أدب، ونحوها.

- هل ورد في آية الباب، أو أيّ حديث ثابت عن النبي ﷺ قرينة لفظية أو معنوية تُشعر بأن هؤلاء الصحابة المعائبين كانوا حقاً يتحيّنون وقت نضج الطعام في بيوت رسول الله ﷺ! ويطلقون المكث فيها بعد فراغهم منه، كما تُنسب إليهم في كثير من كتب التفسير؟

- أليس من واجب حسن الظنّ بالمسلمين عامّة، وأصحاب رسول الله ﷺ خاصة، ثم من واجب الثبّت في تلقّي الأخبار، وتداولها: أن نبذل قصارى جهدنا في البحث عن الأعذار المقبولة، والمخارج الممكنة، لمن ارتكب خطأ لم يثبت تعمّده له، أو اعتياده عليه، ما لم يصل ذلك إلى تعصّب أعمى، أو مكابرة مذمومة؟

● أهمية الموضوع ودوافع اختياره: يكتسب هذا الموضوع أهميته من نقاط عديدة، أهمّها:

- أنه يُسهّم في إزالة لبسٍ في فهم آية كريمة، ومبحث نفيس في كتاب الله تعالى.

- وأنه يعتبر امتثالاً لأمر النبي ﷺ بالذبّ عن عرض المسلم، وإثبات براءته مما تُنسب إليه بغير حقّ.

- وأنّ من يُرام الذبّ عن أعراضهم في هذا البحث، وإثبات خطأ كثير من المفسرين في فهم آية نزلت في عتابهم، هم من أصحاب النبي ﷺ، ورضي الله عنهم.

● الهدف من البحث: يهدف بحثنا هذا إلى تحقيق القول في ملابسات هذه الواقعة، ومعرفة ما إذا كان بعض المفسرين أنصفوا هؤلاء الصحابة المعائبين في آية الباب، ونقد أدلّتهم وآرائهم.

● الدراسات السابقة: على الرغم من البحث الطويل والمتواصل، لم يقف الباحث على دراسة أفردت لهذا الموضوع، وحتى المصنفات المتعلقة بأخطاء المفسرين في نقل المرويات غير الثابتة لم أجد في شيء منها من سلّط الضوء على هذه الواقعة، ووقّفاها حقّها من البحث والتأمّل، والله أعلم.

● منهج البحث: اعتمد في كتابة هذا البحث ثلاثة مناهج هي:

- المنهج الاستقرائي؛ وتظهر معالمه في عملية تتبع جميع ما كتب في هذا الموضوع، من كتب تفسير، ودواوين سنّة، وكتب سير، وتراجم، وأخبار.

- والمنهج الوصفي التحليلي: وتمّ اعتماده في تأمّل سياق آية الباب، وملاحظة ما فيها من قرائن وإشارات متعلقة بواقعة الحال، وكذا في دراسة أقوال المفسرين، ووصف طرائقهم في التعامل مع هذه الواقعة.

- **والمنهج المقارن:** الذي احتيج إليه في مرات عديدة للمقارنة بين آراء مفسرين في بيان المراد من الآية الكريمة محور البحث من جهة. وبين طريقة القرآن الكريم، وأصحاب النبي ﷺ في سرد أحداث هذه القصة، وطريقة كثير من المفسرين الذين فهموا من الآية فهو لا تتوافق مع ما جاءت به، أو دلت عليه، وأرشدت إليه، من جهة أخرى.

• **خطة البحث:** اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة بمصادر البحث ومراجعته.

المقدمة: وفيها تعريف بالموضوع، وبيان لإشكاليته، وأهميته، وأبرز أهداف دراسته، وكلام عن دراساته السابقة، ثم عرض لأبرز المناهج المتبعة في بحثه، والخطة المسلوكة فيه.

المبحث الأول: أصح النصوص الواردة في الواقعة ومجمل القول فيما دلت عليه.

المبحث الثاني: نماذج من أقوال مفسرين بالغوا في لوم النفر المعائبين في آية الباب من سورة الأحزاب.

المبحث الثالث: براءة المعائبين في آية الباب من سورة الأحزاب مما نسب إليهم في أكثر كتب التفسير.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث، وما تقدم به الباحث من توصيات متعلقة بالموضوع.

قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول: أصح النصوص الواردة في الواقعة ومجمل القول فيما دلت عليه

ورد ذكر واقعة الحال في نصوص صحيحة صريحة، يمكن تصنيفها -بحسب درجة صحتها، وقوة دلالتها- إلى أصناف ثلاثة:

أما الصنف الأول فهو آية كريمة في كتاب الله تعالى، اعتبرها محور الكلام في بحثنا هذا وفي قصة النفر المعائبين في هذه القصة؛ وهي قول الله عز وجل في سورة الأحزاب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِلَيْهِ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْسِنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحِيهِ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحِيهِ مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكَحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَتْ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٧﴾﴾ [الأحزاب: 53].

وأما الصنف الثاني فهو ما أخرجه إماما المحدثين، وصاحباً أصح الكتب المصنفة بعد كتاب الله جلّ وعلا: البخاري ومسلم عليهما رحمت الله الواسعة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُمْ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ - زَادَ عَاصِمٌ، وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا، قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةً وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ، فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 53]⁽¹⁾.

وأما الصنف الثالث فهو حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، أفضل أن أرجئ الكلام عنه إلى نهاية هذا البحث ليكون بمثابة الخاتمة له، والخاتمة عليه، والمؤكد لما تمّ التوصل فيه إليه. وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ تصنيف هذه النصوص الشرعية لم يكن الغرض منه سوى بيان أصحّ ما ورد في مسألة الباب، وترتيبها حسب درجة صحتها، ثمّ التعليق عليها بإجمال قبل عرض طائفة من أقوال المفسرين الذين أطلقوا أحكاماً قاسية على النفر المعتابين في هذه الواقعة، دون أن يظهر للمتأمل المنصف وجه دلالة هذه النصوص على ما فهموه منها، أو من غيرها مما ليس له دلالة صحيحة، أو ليس له سند متصل إلى رسول الله ﷺ.

أول ما يحسن بالمرء أن يقع انتباهه عليه هو أنّه لا توجد آية كلمة ردع، أو عتاب شديد، فضلاً عن توبيخ أو تقريع، تضمّنتها الآية الكريمة، أو حديث أنس رضي الله عنه الذي مرّ معنا؛ بل أقصى ما يمكن أن يفهم من هذين النصين أنّ هؤلاء الثلاثة نفر قصّروا قليلاً في التنبّه لهذا الحقّ من حقوق النبي ﷺ، وفاتهم أن يخلّوا بينه وبين وأهله، إلا أنّ لهم بعض عُذر، يأتي بيانه مفصلاً عمّا قليل بإذن الله تعالى، من أهمّه ما أشارت إليه الكريمة من استحياء النبي ﷺ من إخراجهم؛ فلعلّهم فهموا من ذلك إقراراً منه ﷺ على إقامتهم عنده، وإطالة حديثهم في بيته الشريف في مثل هذا اليوم الذي يتّخذونه أكثر الناس لمثل ذلك.

كما ينبغي أن نلاحظ أنّ الآية الكريمة، وهي أصل هذا الباب، ومنشأ الكلام عن هذه المسألة، تضمّنت عدّة قرائن لفظية ومعنوية تدلّ على أنّها وإن لم تخلّ من عتاب لطيف، إلا أنّها سبقت في الأساس لغرض تشريعي تعليمي، ومطلب تربوي توجيهي، يشمل من نزلت فيهم وغيرهم، نختار منها الثلاثة الآتية:

القرينة الأولى: أنّ السياق العامّ لسورة الأحزاب يمنع من أن تكون هذه الآية سبقت لغرض توبيخ المنزلة فيهم، فضلاً عن نسبة أيّ خلق ذميم إليهم، ومن تتبّع هذه السورة من أولها إلى آخرها لم يجد إلا: امتناناً، وتربية، وعناية، وتوجيهاً، وتعديداً للمناقب الكريمة، والخصال الحميدة، من ذلك مثلاً قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۝﴾ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَٰذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ۝ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا بَدِيلًا ۝

(1) البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحقيق، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ كتاب الاستئذان، باب آية الحجاب، رقم: 6239، ج8، ص53، ومسلم، المسند الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.تا، كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس، رقم: 1428، ج2، ص1050.

لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٤﴾ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴿١٥﴾ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿١٦﴾.

وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿١١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿١٢﴾ هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿١٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ؕ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿١٤﴾ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٥﴾ وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿١٦﴾ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴿١٧﴾﴾، وغير ذلك من الآيات الأخرى.

القربة الثانية: نداء المخاطبين بهذه الآية، والصحابة رضي الله عنهم عموما بصيغة هي من أحسن ما يحب مؤمن أن يُنادى به: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، فإن قيل إن هذا النداء قد يستعمل في التعريض والتهمك فاجواب أن الأصل هو البقاء على الأصل، ومن خالف ذلك لزمه الدليل والحجة.

القربة الثالثة: استعمال صيغة المضارعة في أكثر من عشرة مواضع من هذا السياق القرآني المبارك: لَا تَدْخُلُوا - إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ - إِذَا دُعِيتُمْ - فَادْخُلُوا - فَإِذَا طَعِمْتُمْ - فَانْتَشِرُوا - وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا - فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ - وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ - وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا - إِنْ تُبْذَوْا شَيْئًا - أَوْ تُخَفُّوهُ، وأنسب الأغراض لهذا الأسلوب بهذا القدر المعترف هو غرض التوجيه والتعليم، لا غرض الإنكار والتوبيخ، والله أعلم.

وأما حديث أنس رضي الله عنه فإن من يقرأه، ولو بنية التفتيش عن أي إشارة إلى سوء أدب وقع فيه الثلاثة المذكورون فيه، أو خلق مشين وقعوا فيه، فضلا عن أن يكونوا عُرفوا به، أو تعودوا عليه، لن يجد إلا سرًا لواقعة بأسلوب يُشعر أنها كانت حدثًا عاديًا، تردّد أصحابه بين مخالفة للأولى، وارتكاب خطأ غير مقصود في حق رسول الله ﷺ ^(١).

ومما يجعل المنصف على يقين من أن هذا الخطأ إنما كان عن غير قصد من جهة، وبقدر يسير من المخالفة والتفريط من جهة أخرى: أن جميع ما ورد في سرد وقائع هذه القصة، سواء أكان حديث أنس رضي الله عنه هذا أم غيره، لم يُذكر فيه موقف لأحد من الصحابة الأجلة رضي الله عنهم تجاه هؤلاء الثلاثة نفر، لا في وقت جلوسهم في بيت رسول الله ﷺ، ولا بعده، ومن المتقرر لدى عامة من يُعتمد بقوله من علماء المسلمين أن أصحاب رسول الله ﷺ، رضي الله عنهم قد ضربوا المثل الأعلى في نصرته، وصيانة قدره الشريف من كل ما يسيء إليه، أو يلحق به شيئا من الأذى، وبخاصة إذا تعلّق الأمر بالخلفاء الراشدين، ومن نذر نفسه لخدمة النبي ﷺ، وفداه بنفسه وماله وولده ووالديه، وكثير منهم حضر هذه الوليمة، ولم يثبت عنهم شيء في استنكار هذا الصنيع ممن نزلت فيهم الآية الكريمة من سورة الأحزاب، رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

^(١) من المهم أن نشير في هذا الموضع إلى أن أبا عبد الله البخاري رحمه الله، وهو المحدث الفقيه، صاحب الاختيارات اللطيفة، والتراجم المحكمة، يؤوب لهذا الحديث بقوله: "باب: آية الحجاب" ولو أنه فهم من سياق هذه القصة، وما نزل فيها من قرآن كريم أن هؤلاء نفر خالفوا الأدب مع رسول الله ﷺ، أو كان من عادتهم الإثقال عليه، والإكثار من تحين الطعام في بيته المبارك، لكان ذلك أولى بأن يؤوب به لهذا الحديث، ولكنه لزم النصوص الثابتة في الكتاب والسنة؛ فسلم وغنم. وبمثل ذلك سلك الإمام مسلم في إخراج هذا الحديث؛ حيث يؤوب له بقوله: "باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس".

ولما كان ذلك كذلك، فهل يجوز لأحد أن يفهم من النصوص الواردة في هذه القصة أنّ فيها دلالة على سوء طبع اتّصف به من نزلت فيهم آية الباب، أو أن الله تعالى ونَجَّهم، وتوعّدهم، أو نحو ذلك من العبارات الشديدة، والأحكام القاسية؟ الواقع أنّ عددا معتبرا من كتب التفسير تضمّن شيئا من هذه العبارات والأحكام، دون استناد إلى أدلة ثابتة، ولا إلى حجج مقنعة، نختار منها بعضها للتعليق عليها، ومناقشة أصحابها، مع حفظ أقدارهم، ومراعاة الأدب معهم، والله الموفق والمستعان.

المبحث الثاني: نماذج من أقوال مفسرين بالغوا في لوم النفر المعائبين في آية الباب من سورة الأحزاب

لاشكّ أن كل من يتتبع كتب التفسير؛ استعراضا لأقوال أصحابها في تفسير هذه الآية الكريمة، يحصل له من الاستغراب بحسب ما يقف عليه من هذه الأقوال قلة وكثرة، وأحسب أن مردّ هذا الاستغراب، وربما الاستنكار، إلى أمور أربعة هي:

– كثرة التفاسير التي وردت هذا المورد من جهة، وندرة من حاول الردّ على أصحابها، أو نقد أسانيد مروياتهم، أو مذهبهم في تفسير هذه الآية من جهة أخرى.

– عدم استناد أكثر هذه الأقوال إلى دليل صحيح واحد، واعتمادها في الغالب على صيغ التمریض، والبناء لغير المعلوم: قيل، روي، ذكروا، قال بعضهم... وحتى ما صرّح فيه بأنّ الآية نزلت لهذا الغرض أو ذاك فإنّه لم يُذكر له سند أصلا، فضلا عن أن يكون ثابتا صحيحا.

– الأمر الثالث هو شدّة ما في بعض هذه التفاسير على هؤلاء الثلاثة نفر، ويمكن القول إنّ هذه الشدة كانت على درجتين اثنتين: ✓ الدرجة الأولى، وهي الأقل: وصفهم بأوصافٍ غير لائقة لا دلالة في نصّ من النصوص الشرعية الواردة في هذا السياق من قريب ولا بعيد عليها، منها على سبيل المثال: التطفّل، وسوء الأدب، وثقل الطبع! ونحو ذلك.

✓ وأما الدرجة الثانية الأكثر إساءةً إلى هؤلاء الثلاثة الأصحاب (عليهم السلام) هي أنّ بعض المفسرين فهموا أنّ هذه الصفات الذميمة التي وصفوهم بها كانت منهم بمكان الطبع؛ أي أنّهم عُرِفوا بذلك واشتهروا به، فصار سجيّة لهم وخُلُقًا!! وهذا حكمٌ جائر لا يستند إلى دليل ثابت، ولا حجة مقنعة.

– الأمر الرابع الذي يزيد من نسبة الاستغراب الناشئ عن قراءة هذه الأقوال لبعض أئمة التفسير أنّهم لم يقصّروا حكمهم بأنّ الآية نزلت فيما فهموه منها على هؤلاء الثلاثة نفر؛ بل ألحقوا بهم غيرهم في ذلك، ولم يبيّنوا لنا حتى عدد هؤلاء الملحّقين، الأمر الذي قد يكون مَدخلا لبعض من في نفسه شيء تجاه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيحمل عليهم نبزًا، وطعنا، واتّهاما بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

وبعد هذا الوصف العام لمحمل ما تمّ الوقوف عليه من كلام بعض المفسرين في تفسير آية الباب من سورة الأحزاب، نعرض جملة من هذه الأقوال، مع التنبيه على أنّنا اقتصرنا على بعضها مراعاة لضيق المقام، وإلا فغيرها كثير، ومن أراد أن يتأكد أو يتوسع فدونه كتب التفسير:

قال الواحدي رحمه الله في تفسيره البسيط: "المعنى: أنهم كانوا يدخلون بيته فيجلسون منتظرين إدراك الطعام فنها عن ذلك" (1)، وقال في الوجيز: "نزلت في ناسٍ من المؤمنين كانوا يتحिनون طعام النبي ﷺ فيدخلون عليه قبل الطعام إلى أن يدرك ثم يأكلون ولا يخرجون فكان النبي ﷺ يتأذى بهم" (2)!

وذكر ابن الجوزي رحمه الله أن في سبب نزول هذه الآية ستة أقوال، الثاني منها "أن ناساً من المؤمنين كانوا يتحिनون طعام النبي ﷺ فيدخلون عليه قبل الطعام إلى أن يدرك، ثم يأكلون ولا يخرجون، فكان رسول الله ﷺ يتأذى بهم، فنزلت هذه الآية" (3)، ثم نسب هذه الرواية إلى ابن عباس رضي الله عنهما قائلا: "قاله ابن عباس"، دون أن يذكر سنداً لهذه الرواية، ولا مرجعه فيها.

ومن نسب هذا القول إلى ابن عباس رضي الله عنهما بصيغة التمريض وبغير إسناد أيضاً: الإمام البغوي رحمه الله؛ حيث قال: "وروي عن ابن عباس أنها نزلت في ناسٍ من المسلمين كانوا يتحिनون طعام رسول الله ﷺ..." (4) إلى آخر الرواية المذكورة آنفاً.

ومن أخذ بهذا القول دون نسبته إلى صاحبه، ولا بيان دليله عليه: الزمخشري، قال في الكشاف: "وهؤلاء قوم كانوا يتحिनون طعام رسول الله ﷺ، فيدخلون ويقعدون منتظرين لإدراكه، ومعناه: لا تدخلوا، يا هؤلاء المتحينون للطعام، إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه" (5).

ووهم الألوسي رحمه الله حين قال: "والآية على ما ذهب إليه الجليل من المفسرين خطابٌ لقوم كانوا يتحिनون طعام النبي ﷺ فيدخلون، ويقعدون منتظرين لإدراكه، مخصوصة بهم وبأمثالهم ممن يفعل مثل فعلهم في المستقبل؛ فالنهي مخصوص بمن دخل بغير دعوة وجلس منتظراً للطعام من غير حاجة..، ويؤيد ما ذكر ما أخرجه عبد بن حميد عن الربيع عن أنس رضي الله عنه قال: كانوا يتحिनون، فيدخلون بيت النبي ﷺ، فيجلسون، فيتحدثون ليدرك الطعام فأنزل الله تعالى: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْآيَةَ، وكذا ما أخرجه ابن أبي حاتم عن سليمان بن أرقم قال نزلت في الثُّلَاء، ومن هنا قيل إنها آية الثُّلَاء" (6).

قلت: أما قول أنس رضي الله عنه الذي في مسند عبد بن حميد رحمه الله فليس هذا لفظه؛ بل قوله: "فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَهْطٌ يَتَحَدَّثُونَ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَبِعَتْهُ فَجَعَلَ يَتَّبِعُ نِسَاءَهُ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ وَيَقُلْنَ: كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ أَنَسٌ: فَمَا أَدْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أُخْبِرَ فَاَنْطَلَقَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْبَيْتِ فَوَجَدَهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَدَخَلَ فَذَهَبَتْ أَذْخُلَ مَعَهُ فَأَلْقَى بَيْنِي وَبَيْنَهُ السِّتْرَ قَالَ: وَنَزَلَ الْحِجَابَ قَالَ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعِظُوا بِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾

(1) الواحدي، التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ، ج18، ص283.

(2) الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط1، 1415هـ، ص283.

(3) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، ج3، ص478.

(4) البغوي، معالم التنزيل، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميمية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ-1997م، ج6، ص370.

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج3، ص554.

(6) الألوسي، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ج11، ص246.

[الأحزاب: 53] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ﴾ [الأحزاب: 53]⁽¹⁾. ولقد تعمّدت أن لا أكتفي بذكر موضع الشاهد من الحديث لما في آخره من بيان موقف أنس رضي الله عنه من صنيع هؤلاء الرهط؛ إذ لم يتجاوز أن نبّه على أن الآية وعظمتهم، ولو كان رأى شيئا يخلّ بمنصب النبي ﷺ لكان موقفه غير هذا الموقف.

أمر آخر أيضا هو أنّ هؤلاء نفر لو كان من معبودهم أنّهم يتحسّنون أوقات الطعام في بيت رسول الله ﷺ أو غيره لكان من تمام بيان أنس رضي الله عنه، وكمال عنايته بتوثيق حوادث النبي ﷺ أن يشير إلى ذلك، ولكنه لم يفعل؛ فبقي تنزيه القوم عن هذا الخلق هو الأصل، ووجب الأخذ به، والوقوف عنده، والله أعلم.

وأما رواية ابن أبي حاتم عن سليمان بن أرقم فمكررة؛ لأنّ سليمان هذا منكر الحديث تركه المحدثون⁽²⁾، وقال عنه ابن معين رحمه الله: "سليمان بن أرقم، أبو معاذ: ليس يسوى فلساً"⁽³⁾، وقال أبو زرعة رحمه الله: "بصريّ ضعيف الحديث، ذاهب الحديث"⁽⁴⁾. وفي كتاب المجروحين لابن حبان أنّه "كان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات"⁽⁵⁾.

ومن أسف أن يقف القارئ على دراسات عديدة، وخطب، ومواظ، ونحو ذلك مما يؤدّم فيه الثقلاء، أو يُثني على الظرفاء العقلاء: يستدل أصحابها بهذه الآية على أنّ الله تعالى ذمّ الثقلاء، وهذا الصنيع وإن كان فيه من النفع ما فيه، أعني تنفير الناس من هذا الخلق الرديء، إلا أنّ فيه مجازفتين عظيمتين لمن تأمل:

- الأولى: أنّه أقرب ما يكون إلى القول على الله تعالى بغير علم.

- والثانية: أنّه يتضمن إساءة صريحة إلى النّفَر المعائبين في هذه الآية، ووصفهم ولو بطريق غير مباشر بأنهم ثقلاء.

وهنا قد يُقال إنّ كثيرا من أهل التفسير نقلوا عن عدد من الصحابة والتابعين أنّ هذه الآية جاء فيها أدبٌ أدّب الله تعالى به الثقلاء، فما توجيه ذلك؟

الجواب أنّ هذه العبارة انتشرت كثيرا في كتب التفسير، وغيرها من كتب الأخبار، والأدب، والسلوك، ونحو ذلك، وقد عرفت اضطرابا شديدا في بيان قائلها، وانقطاعا في جميع أسانيدها، فلم أقف لها على سند متّصل:

- فتارة ينسبها بعضهم إلى عائشة رضي الله عنها؛ كما فعل الزمخشري⁽⁶⁾، والنسفي⁽⁷⁾، وأبو حيان⁽¹⁾، وغيرهم.

(1) عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1408هـ - 1988م، رقم: 1206، ج1، 362.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، كتاب الضعفاء، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ - 2005م، ص69.

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1399هـ - 1979م، رقم: 2574، ج3، ص527.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ - 1952م، ج4، ص101.

(5) ابن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، ج1، ص328.

(6) الكشف، ج3، ص555.

(7) النسفي، تفسير النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، ج3، ص42.

- وتارة إلى ابن عباس رضي الله عنه كما فعل أبو حيان في البحر المحيط⁽²⁾.

- وتارة إلى الحسن البصري والسدي رحمهما الله تعالى كما فعل الكرمانى في غرائب التفسير⁽³⁾.

- وتارة، وهي الأكثر، إلى إسماعيل بن أبي حكيم، ومن نسبها إليه الثعلبي⁽⁴⁾، وابن عطية⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾، والثعالبي⁽⁷⁾، وابن عاشور⁽⁸⁾، وغيرهم.

وقيل إن قائلها حماد بن زيد⁽⁹⁾، وبعضهم نسبها إلى القرطبي⁽¹⁰⁾، واكتفى آخرون بصيغ التمريض: قيل، وقال بعضهم، وروي، ونحوها⁽¹¹⁾.

هذا من ناحية سند هذه الرواية المنقطعة المضطربة، وأما من ناحية متنها فأحب أن أنبه هنا على أمر في غاية الأهمية، لا ينحصر الكلام عنه في مسألة وصف هؤلاء النفر من الصحابة رضي الله عنهم بأنهم ثقلاء، بل حتى ما مر معنا مما قد يستسيغه البعض؛ وهو وصفهم بأنهم كانوا يتحيتون للطعام، ويواظبون على ذلك، ويمكثون في بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعده، ونحو ذلك مما ظل النبي صلى الله عليه وسلم يتأذى منه حتى نزل القرآن مؤدباً ومعاتباً! كل هذه الأوصاف أود أن أسرد جملة من القرائن اللفظية والمعنوية التي تضمنتها هذه القصة، والتي يمكن من خلال تأملها مجتمعة تشكيل صورة عامة وواضحة عن السياق التاريخي والاجتماعي الذي أحاط بها، ثم نرى بعد ذلك ما إذا كان هؤلاء المفسرون وغيرهم قد وفّقوا في إطلاق هذه الأوصاف على النفر المعاتبين في هذه الآية، وغيرهم أيضاً كما ورد التصريح به في بعض الأقوال، وسأعمد عرض هذه القرائن موجزةً دون تعليق عليها؛ لوضوحها من جهة، وتجنباً لتطويل الكلام من جهة أخرى:

- أولاً نذكر أن هؤلاء الذين نتحدث عنهم هم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لهم حق التورع عن أعراضهم من جهات عديدة، أهمها: أنهم مسلمون، وأنهم أعرف منا بقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهم قد عاشوا معه، وعانينا من أحواله ما لم نعان. وأن نبزهم، ووصفهم بأي وصف مشين بغير بينة تنقص غير مباشر لمعلمهم، ومرتبهم: رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع الاعتراف بأنهم بشر؛ يخطئون ويصيبون، ولكن أي خطأ؟ وأي وقوع فيه؟ أهو الزلة والتعثر، أم التماذي والإصرار؟

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420هـ، ج8، ص500.

(2) نفسه.

(3) الكرمانى، غرائب التفسير، دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ط، د.تا، ج2، ص922.

(4) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ - 2015م، ج21، ص524.

(5) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ج4، ص395.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2003م، ج14، ص224.

(7) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، ج4، ص356.

(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م، ج22، ص84.

(9) انظر: تفسير القرطبي، ج14، ص224، وتفسير ابن عاشور، ج22، ص84.

(10) مثل الصابوني، صاحب كتاب: صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1417هـ - 1997م، ج2، ص491.

(11) انظر مثلاً: تفسير ابن جزي، تفسير الخازن، التفسير الواضح للحجازي، وغيرها.

- **القرينة الثانية** أنهم لو كانوا أعراباً لنصّ الراوي على ذلك كعادة الصحابة رضي الله عنهم في نقل أخبارهم؛ فهم من أهل المدينة، ثم إن السورة على ما يظهر من مضامينها وما ورد فيها من أحكام وتشريعات: نزلت في وقت متأخر بعد الهجرة، وقت يكفي لانتشار أكثر الآداب الإسلامية، والأخلاق الشرعية المرضية.
- **الثالثة:** أن هذه القصة حدثت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي كان أجود من الريح المرسلة، وأعرف الناس بحقوق الضيافة، وإكرام الضيفان، والترحيب بهم، وفعل كل ما يؤنسهم، ويطيب مقامهم.
- **الرابعة:** وفي يوم زفافه صلى الله عليه وسلم؟ والزفاف يوم فرح وسرور، ومجالسة ومؤانسة.
- **الخامسة:** ولم يطلب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا غيره، تصريحاً ولا تلميحاً، أن ينصرفوا، وإن لم يكن ذلك عذراً لهم؛ باعتبار أنه معلوم شرعاً وعقلاً، وأن كل من كان معهم انصرفوا قبلهم.
- **القرينة السادسة** التي نختم بها لها علاقةً بسابقتها، وهي ما وردت الإشارة إليه في قول المولى جلّ وعلا: ﴿وَلَا مُسْتَغْنِينَ لِحَدِيثٍ﴾؛ فحلاوة الحديث، وبخاصة في مثل هذه المجالس كثيراً ما تكون سبباً في الدهول عن الوقت، وهذا وإن لم يكن عذراً للقوم في أصل الخطأ، فإنه من أقوى الأدلة على أنهم لم يتقصّدوا إطالة المكث في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف نتّهمهم أنهم اعتادوا عليه؟! وليت أن الأمر وقف عند هذا الحدّ؛ واكتفي في وصف صنيع هؤلاء الثلاثة نفر بأنه من صفات الثقلاء، وهو وصف منكر، واتّهام لا أساس له من الصحة، لكان أهون، ولكنه تجاوز هذا الحدّ وبلغ مرحلة الاتهام بالتطّفل وسوء الأدب، فهل استند أصحاب هذا القول على دليل صحيح، أو حجة بيّنة من هذه الآية أو من غيرها؟
- يقول الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله تعالى: "ومعاملة الناس النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخلق أشدّ بعداً عن الأدب؛ لأن للنبي صلى الله عليه وسلم أوقاتاً لا تخلو ساعة منها عن الاشتغال بصلاح الأمة، ويجب أن لا يشغل أحد أوقاته إلا بإذنه، ولذلك قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، والأمر في قوله: ﴿فَادْخُلُوا﴾ للندب، لأن إجابة الدعوة إلى الوليمة سنة، وتقييد النهي بقوله: غير ناظرين إناه للتنزيه، لأن الحضور قبل تهيؤ الطعام غير مقتضٍ للدعوة، ولا يتضمنه الإذن، فهو تطّفل" ⁽¹⁾!
- وليت شعري، أين يظهر التطّفل في هذه الآية؟! والطّفيلي كما عرفه أهل العلم: "من يدخل الوليمة من غير أن يدعى إليها، أعاذنا الله من ذلك" ⁽²⁾، وقد مرّ معنا حديث أنس رضي الله عنه المخرّج في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الصحابة إلى هذه الوليمة، وسيأتي معنا حديث آخر فيه دلالة أقوى على هذا المعنى؛ فلماذا ننسب هذه الصفة الشنيعة إلى هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم وهم قد كانوا مدعوين مُرحّباً بهم، وعند أكرم مضيف صلى الله عليه وسلم؟!

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 22، ص 85.

(2) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1410هـ-1990م، ص 227، وفي تهذيب اللغة للأزهري، "قال ابن السكيت: في قولهم فلان طفيلي للذي يدخل المآذب ولم يدع إليها هو منسوب إلى طفيل، رجل من بني عبد الله ابن غطفان من أهل الكوفة، وكان يأتي الولائم دون أن يدعى إليها، وكان يقال له: طفيل الأعراس أو العرائس، وكان يقول: وددت أن الكوفة بركة مصهرجة فلا يخفى علي منها شيء، قال: والعرب تسمي الطفيلي: الراشن والوارش"، انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2001م، 13، ص 236.

ولقد تكلف القاسمي رحمه الله تكلفاً عجيباً لئلا يمنعه كون هؤلاء الصحابة مدعّين إلى الوليمة من نسبة شيء من الخصال السيئة السابق ذكرها إليهم فقال: "قد يكون معنى قوله: ﴿عَبْرَ نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ نهيًا لهم أن يدخلوا، مع كونهم مأذونا لهم ومدعّين قبل الميعاد المضروب لهم حضورهم فيه، عجلة وانتظاراً لنضج الطعام، فإن ذلك مما يؤدي قلب صاحب الدعوة، لشغل هذه الحصة معهم بلا فائدة، إلا ضيق صدر الداعي وأهله، وشغل وقته وتوليد حديث، وتكلفاً لكلام لا ضرورة له، وإطالة زمن الحجاب على نسائه، وما ذلك إلا من شؤم التعجيل قبل الوقت"⁽¹⁾.

قلت: حسبنا لإبطال هذا الكلام، وعدم الأخذ به: أن تردّد فيه صاحبه رحمه الله؛ وقّل من احتمال موافقته للصواب مستعملاً حرف قد في بدايته، وكذا كونه لم يستند على دليل من داخل الآية ولا من خارجها، بل لم يوافق فيه قول أحد من المفسرين قبله ولا بعده فيما أعلم، والله أعلم.

ولقد كان حرّياً به، وبكل من انطلق من قاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إلى تقرير أنّ هذه الآية أدّب الله تعالى فيها الثقلاء، ووبّخ الطفيليين، ونحو ذلك: أن يسير في ضوء الآية الكريمة من تعميم التوجيه، وعدم نسبة أيّ خصلة ذميمة إلى أحد من النازلة فيهم، وهذا ما نحسب الإمام ابن كثير رحمه الله وفّق إليه في قوله: "وهذا دليل على تحريم التطفيل، وهو الذي تسميه العرب الضيفن، وقد صنف الخطيب البغدادي في ذلك كتاباً في ذم الطفيليين، وذكر من أخبارهم أشياء يطول إيرادها"⁽²⁾. وبنحوه قال الشيخ السعدي رحمه الله تعالى: "يأمر تعالى عباده المؤمنين بالتأدب مع رسول الله ﷺ في دخول بيوته فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾ أي: لا تدخلوها بغير إذن للدخول فيها لأجل الطعام. وأيضاً لا تكونوا ﴿نَظِيرِينَ إِنَّهُ﴾ أي: منتظرين ومتأنين لانتظار نضجه، أو سعة صدر بعد الفراغ منه. والمعنى: أنكم لا تدخلوا بيوت النبي إلا بشرطين: الإذن لكم بالدخول، وأن يكون جلوسكم بمقدار الحاجة...، ثم بين حكمة النهي وفائدته فقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ﴾ أي: انتظاركم الزائد على الحاجة، ﴿كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ أي: يتكلف منه ويشقّ عليه حبسكم إياه عن شئون بيته، واشتغاله فيه"⁽³⁾.

المبحث الثالث: براءة المعتابين في آية الباب من سورة الأحزاب مما نسب إليهم في أكثر كتب التفسير

بعدما عرضنا جملة من أقوال المفسرين في تفسير آية الباب من سورة الأحزاب، وعرفنا كيف أُلِّقوا من خلالها أوصافاً ذميمة، وأحكاماً قاسية في حقّ من نزلت في عتابهم وتوجيههم، دون أن تكون لهم حجة في ذلك غير ما رواه عن بعض الصحابة والتابعين دون أن يُثبتوا صحة مروياتهم، نأتي الآن إلى تأمل هذه الآية الكريمة، والتحقّق من كونها اشتملت على معنى زائد على معاني التوجيه التربوي لمن نزلت فيهم، ومن ورائهم عموم الأمة الإسلامية، وبيان الخطأ الذي وقعوا فيه خطأً، وتعريفهم بحقّ من حقوق النبي ﷺ؛ ألا وهو لزوم الأدب اللائق به ﷺ، وعدم التسبّب في شغله ولو بالقدر اليسير من الوقت عن مهمّته العظيمة، ومطلبه الشريف؛ وهو دعوة الناس إلى دين الله تعالى، وتبليغهم ما أوحى الله سبحانه إليه من الشرع الحكيم.

(1) القاسمي، محاسن التأويل، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج8، ص99.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج6، ص454.

(3) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م، ص670.

ويمكن القول إنّ محلّ الشاهد من آية الأحزاب المتعلق بالنفر المعائبين هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ﴾ [الأحزاب: 35]، فلنلق عليه نظرة:

1. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾:

يفهم من هذا المقطع الكريم النهي عن اقتحام بيوت النبي ﷺ بغير إذن، مهما كان الداعي إلى ذلك، وهذا النهي لا إشكال فيه، ولا دلالة فيه على خطأ ارتكبه هؤلاء نفر من الصحابة رضي الله عنهم، وإنما هو محض تشريع، وإبطال لبعض عوائد الجاهلية، كما هي عادة الشريعة الإسلامية، من إبطال العادات السيئة، عملاً بمبدأ التدرج؛ تيسيراً على العباد، لاسيما فيما يتعلق بالعادات التي ألفها الناس، وتعلقت بها نفوسهم.

ويذكر ابن كثير في تفسيره أنّ عادة دخول البيوت بغير استئذان كانت سائدة في الجاهلية، قال رحمه الله: "فقله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ حظّر على المؤمنين أن يدخلوا منازل رسول الله ﷺ بغير إذن، كما كانوا قبل ذلك يصنعون في بيوتهم في الجاهلية وابتداء الإسلام، حتى غار الله لهذه الأمة، فأمرهم بذلك، وذلك من إكرامه تعالى هذه الأمة؛ ولهذا قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النَّسَاءِ»⁽¹⁾»⁽²⁾.

2. ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ﴾:

فيه جواز دخول هذه البيوت الطاهرة إذا حصل الإذن بذلك إلى وليمة، أو نحوها، وإلى هنا لا ذنب على واحد من الأصحاب رضي الله عنهم، ولا دليل على تفريط أحد منهم في ذلك.

3. ﴿غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾:

وهذا خلق رفيع، وأدب راقٍ أدّب به رب العالمين تبارك وتعالى أصحاب رسول الله ﷺ، ومن بعدهم ممن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ومع ذلك، من أين لأحد أن يقول إن هذا التشريع كان سببه أنّ بعض الصحابة رضي الله عنهم تحيّنوا الطعام، أو جلسوا ينتظرون نضجه قبل مواعده؟ ونحو ذلك.

لقد بيّننا الحمد بما فيه كفاية أنّ القول بأن هؤلاء الثلاثة نفر كانوا يتحيّنون الطعام، ويدخلون على بيت رسول الله ﷺ باستمرار للأكل منه، ثم المكث بعد ذلك بشكل فيه إذاية له ﷺ، ونحوه من الأقوال المشابهة: لم يقدّم شيء منه على دليل صحيح، ولا استنبطه صاحبه من الآية أو أيّ حديث صحيح استنباطاً صحيحاً، وإنما هي مجرد أقوال مرسلّة، وأحكام لا خطام لها ولا زمام،

(1) متفق عليه، انظر: البخاري، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم: 5232، ج 7، ص 37، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم: 2172، ج 4، ص 1711.

(2) انظر: تفسير ابن كثير، ج 6، ص 454.

وليس بخافٍ على أحد له أدنى معرفة بكلام العرب أنّ اشتراط عدم تحيّن نضج الطعام في هذه الآية لا يلزم منه أنّ سبب تشريعه مخالفة بعض الصحابة رضي الله عنهم له، فتنبّه.

4. ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيَْتَ فَأَدْخُلُوا﴾:

وهذه حالة أخرى، غير التي قبلها من الإذن بالدخول، خلافاً لتأويل القاسمي الذي مرّ معنا؛ فالإذن بالدخول يختلف عن الدعوة إليه، ولو كان بينهما تقارب في الصورة، فالمأذون له بالدخول غالباً ما يكون راغباً فيه، متشوّفاً إليه، بخلاف المدعوّ إلى الدخول، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فإنّه حتى المأذون له بالدخول ليس بالضرورة، بل ليس مقبولاً أن يُحصر قصده من الدخول في البحث عن الطعام، وتحيّن وقت نضجه، ونحو ذلك من عادات الأشاعبة والطفيليين.

ومن جهة ثالثة لنفرض أنّ الآية دلّت على أنّ هؤلاء النفر المعائب كانوا يقصدون الطعام -وليس هذا صحيحاً؛ لأنهم مدعوّون إلى الوليمة كما تقدّم، وكما سيأتي معنا- أفيعقل أن تُلصق تهمة التطفّل وسوء الأدب على شخص ثبت عليه أنّه تقصّد مرّة دخول بيت أحد معارفه أو أحبائه، بل أحبّ محبوبٍ إليه بعد الله تعالى، لأجل الطعام، ولو أبطأ في الانصراف من عنده، أو عطّله عن بعض شؤونه ومصالحه؟!

5. ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْشَرُوا وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ﴾:

هنا حصلت المشكلة، خرج الصحابة كلّهم، ولم يبق إلا ثلاثة نفر، الله أعلم بحالهم، قد يكونون حديثي عهد بإسلام، وقد يكونون من عامّة الصحابة الذين لم ينهلوا من مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكفيهم لعدم الوقوع في مثل هذا الخطأ اليسير، وقد تكون لهم أو لبعضهم حاجة أطالت حديثهم، أو شغبت أطرافه، وليس هذا الذي يهمّ هنا، ولا دليل على معرفة تفاصيل هذه الأمور، ولا فائدة ترجى من ذلك، الذي يهمّ هنا أنّ كل من ادّعى أن هذا المكث من هؤلاء النفر الثلاثة رضي الله عنهم كان دليلاً على أنّهم كانوا ثقلاء، أو طفيليين، أو غير مراعين للأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك: ليس معه أيّ دليل على قوله هذا؛ فتلزمه توبة، ويتعيّن عليه إصلاح وبيان.

ثم إنّ في هذا المقطع من الآية قرينة واضحة الدلالة على أنّ الذي استبقاهم هو حلاوة الحديث، أو أمرٌ أهمّهم فألهامهم عن التنبيه لطول مكثهم ببيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا مُسْتَنْسِينَ لِحَدِيثٍ﴾، ولا يخفى على أحد ما لبعض الكلام من السحر، ولا حاجة بنا إلى تطويل المقام بذكر المخارج الكثيرة لموقف الثلاثة نفر الذين نزلت فيهم هذه الآية، وحسبنا من ذلك عدم استناد أحد من المتّهمين لهم إلى دليل واحد يثبت وقوعهم فيما لا يُحمد، فضلاً عن أن يكون تطفلاً، أو نحو ذلك من أوصاف سبق ذكر بعضها.

ولله درّ الإمام الطبري؛ فقد أوجز في ذكر سبب نزول هذه الآية، ووفق إلى بيان مراد الله تعالى منها دون مساس بأعراض الصحابة المعيّنين بها؛ حيث قال: "اختلف أهل العلم في السبب الذي نزلت هذه الآية فيه، فقال بعضهم: نزلت بسبب قوم طعموا عند

رسول الله ﷺ في وليمة زينب بنت جحش، ثم جلسوا يتحدثون في منزل رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ إلى أهله حاجة؛ فمنعه الحياء من أمرهم بالخروج من منزله⁽¹⁾.

وعلى ذكر الحياء، بل الاستحياء، آتى إلى ذكر المقطع الأخير من محلّ الشاهد، وقد وعدت بإفاضة القول فيه بداية هذا البحث، وهو قول الله تبارك وتعالى:

6. ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِيهِ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِيهِ مِنَ الْحَقِّ﴾:

في هذا المقطع من الآية إثبات أنّ الثلاثة نفر وقعوا في خطأ التسبب في إذاية النبي ﷺ؛ فقد شهدت الآية وما في سبب نزولها على أنّ النبي ﷺ تأذى من طول مكث الثلاثة نفر في بيته، في وقت كان الأولى أن يكون منفرداً فيه بأهله، وهو حق لها أيضاً، رضي الله عنها، وهذا أمر لا يخفى على أحد من الناس، وهذا فيه، بلا شك، مخالفة للأولى والأليق، ولكن تقدّم أنّ القوم كانت لهم عادة في الجاهلية، لم ينزل في الشريعة قبل هذه الآية ما يلغيها، ثم إنّ لبيت النبي ﷺ، ومصافحة وجهه البهيّ الكريم خصوصية ينبغي أن لا نغفلها، وما إلى ذلك من أسباب، لا ننكر أنّ بعضها شيء من الغفلة، أو الوقوع في شبك الشيطان، أو عدم العلم الكافي بحقوق بيت النبي ﷺ، والكمال لله وحده. غير أنّ أحداً منا لا يجروء على أن يعدّه خطيئة؛ لعدم توفر الأدلة الكافية على تعمدّهم هذا الفعل، ولعدم تضمّن هذه الآية الكريمة آية إشارة، فضلاً عن تصريح، بأنّ ما وقع فيه هؤلاء الثلاثة نفر معصية تستوجب التوبة، أو تستحقّ التقرير والتوبيخ.

وما أحسن ما خُتم به هذا المقطع من الآية الكريمة؛ وهو ذكر عدم استحياء الله تعالى من الحق؛ وهو ما يدفعنا إلى أن نتساءل: ما دلالة ذكر المولى تبارك وتعالى صفته هذه عقيب إعلان كون النبي ﷺ استحيى ممّن خاطبوا بهذه الآية؟

نقلت لنا السيرة النبوية العطرة من أخبار حياته ﷺ ما تذهل دونه العقول، ويعجز أشدّ الناس حياءً بعده أن يصل إلى حيث يمكن أن يُقارَن به، فضلاً عن أن يساويه فيه، ويكفيها من ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا، فَإِذَا رَأَى شَيْئًا يَكْرَهُهُ عَرَفْنَاهُ فِي وَجْهِهِ»⁽²⁾، وهذا الحديث مشتمل على مسألة فيها نصيب كبير من حلّ الإشكال الذي معنا، وهو خطأ الثلاثة نفر في إطالة مكثهم ببيته الشريف ﷺ، وخطأ بعض أهل التفسير في مجاوزة الحدّ، والإغلاظ عليهم، واتّهامهم بما لا دليل عليه من صفات الأشاعبة والطفيليين!:

وهذه المسألة تتعلّق باستحياء النبي ﷺ المذكور في هذه الآية، وغيرها من النصوص الشرعية، وأخبار السيرة النبوية، من أن يُخرج أحداً من أصحابه، فضلاً عن أن يُخرجه من بيته، وفي الحقيقة لم أقف في كتب التفسير على من أولى هذه المسألة عناية كافية، أو ألمح إلى تسبّب شيء من هذا الاستحياء في ما وقع فيه الثلاثة نفر من إطالة المكث في بيت رسول الله ﷺ، والإثقال عليه بذلك، تسبباً لا ينبغي أن يُفهم منه القول بأنّ استحياء النبي ﷺ في هذا الموضع كان منافياً للحكمة، كلا وحاشا، وإنّما غاية ما في الأمر أنّ

(1) الطبري، جامع البيان، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م، ج20، ص310.

(2) البخاري: الصحيح، كتاب الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب، رقم: 6102، ج8، ص26.

وتأمل مناسبة هذه الترجمة لواقعة الحال، وقوله رحمه الله: "باب من لم يواجه الناس بالعتاب"، وما لها من تأييد لمختارنا في هذا البحث، وتحديدًا في هذا الموضع منه.

الثلاثة نفر كانت لهم قراءة غير صحيحة لاستحيائهم ﷺ من أن يطلب منهم الانصراف، أو أنهم لم ينتبهوا أصلاً لما قام به ﷺ من إشارات لطيفة، وإيماءات ظريفة، يفهم منها المنتبه أنه ﷺ يحتاج إلى نوع من الخصوصية، وأقول "المنتبه" للإشارة إلى ما كان عليه هؤلاء الثلاثة نفر من الاستئناس بالحديث، وتقدم كلاماً عن أثر الحديث في سحر صاحبه، وإذهاله عما حوله، لاسيما إذا زينه الشيطان، ولم يلق صاحبه من يوقظه من نشوته.

بقي دليل أخير، أضمه إلى أدلة تبريء هؤلاء الثلاثة نفر مما اتهموا به من التطفل وقلة الأدب؛ هو حديثٌ أشرتُ سابقاً إلى أيّ تعمّدت إرجاءه إلى هذا الموضوع؛ لأثبت به أن الآية نزلت تشريعاً للأمة، لا مجرد تأديب للثلاثة نفر، وذلك أنّ فيها قوله: ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا﴾، وفي دليلنا المقصود، وهو حديثٌ في البخاري، إثبات كون الثلاثة نفر، وغيرهم ممن حضر وليمة زفاف النبي ﷺ، بزنب رضي الله عنها، كانوا مدعوين إليها، وفي ذلك، إضافة إلى ما سبق، مزيدٌ اعتذارٍ لهم؛ لأنّ المدعو إلى وليمة يقصد صاحبها بنية التهئة، والاحترام، وتلبية الدعوة، وقبل ذلك كله ابتغاء وجه الله تعالى، وفي ذهنه أنّ صاحب الوليمة قائم ينتظره، مسرور بقدمه عليه.

وربّما أدخل الشيطان، أو الأعراف السائدة، أو الفهم القاصر: على هذه المعاني الجليلة أنّ هذا المدعو إلى الوليمة مدعو أيضاً، أو على الأقل مرخص له في البقاء بعدها، للحديث، أو الاستراحة، أو النوم، أو نحو ذلك، وأياً كان، فإنّ إثبات الدعوة لأحد، كائناً من كان، ينتفي معه كونه متطفلاً، أو متحيّناً لطعام، أو نحو ذلك، وحتى إن بدر منه شيء من الإطالة أو الإثقال، وكل بني آدم خطاء، فإنّه ما ينبغي أن يؤاخذ مؤاخذه المتطفل، الحاضر وليمة لم يُدع إليها، وإتّما يتم إرشاده، وتعليمه، كما حصل في الآية الكريمة، وفي الأحاديث الصحيحة الواردة في بيانها، ومنها حديث أنس الذي نختم به ونصّه:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بُنِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَرْنَبٌ بِنْتُ جَحْشٍ بِخَبَرٍ وَلَحْمٍ، فَأُرْسِلَتْ عَلَى الطَّعَامِ دَاعِيًا فَيَجِيءُ قَوْمٌ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، فَدَعَوْتُ حَتَّى مَا أَجِدُ أَحَدًا أَدْعُو، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَجِدُ أَحَدًا أَدْعُوهُ، قَالَ: «ارْفَعُوا طَعَامَكُمْ» وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَانْطَلَقَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، فَقَالَتْ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، فَتَقَرَّرَى حُجْرَةَ نِسَائِهِ كُلِّهِنَّ، يَقُولُ لَهُنَّ كَمَا يَقُولُ لِعَائِشَةَ، وَيَقُلْنَ لَهُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا ثَلَاثَةٌ مِنْ رَهْطٍ فِي الْبَيْتِ يَتَحَدَّثُونَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَدِيدَ الْحَيَاءِ، فَخَرَجَ مُنْطَلِقًا نَحْوَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَمَا أَذْرِي آخِرَتَهُ أَوْ أُخِيرَ أَنَّ الْقَوْمَ خَرَجُوا فَرَجَعَ، حَتَّى إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أُسْكُفَةِ الْبَابِ دَاخِلَةً، وَأُخْرَى خَارِجَةً أَرْنَحَى السَّيْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأُنْزِلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ»⁽¹⁾.

أختم هذا البحث بالتنبيه على أنّ هذه الآية الكريمة من سورة الأحزاب حام حولها كلام آخر فيه أيضاً مسائل ببعض الصحابة الكرام ﷺ بغير ما دليل ولا برهان؛ بل بأحد المبشرين بالجنة! وهو طلحة بن عبيد الله ﷺ؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم عن السدي، في تفسير قوله تعالى في آخر هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكَرُوا أَرْوَاحَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَتْ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ۝﴾، أنّه قال: "بلغنا أن طلحة بن عبيد الله ﷺ قال: أيجبنا محمد عن بنات عمنا ويتزوج نساءنا من بعدنا؟! لئن حدث

(1) البخاري: الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ الآية، رقم: 4793، ج 6، ص 119.

به حدث لتزوجن نساءه من بعده، فنزلت هذه الآية⁽¹⁾! وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: قال طلحة بن عبيد الله: لو قبض النبي ﷺ لتزوجت عائشة، فنزلت⁽²⁾!!

وأخرج ابن سعد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: "نزلت في طلحة لأنه قال: إذا توفي النبي ﷺ تزوجت عائشة"⁽³⁾! وأخرج البيهقي في السنن، عن ابن عباس ﷺ قال: قال رجل من أصحاب النبي ﷺ: لو قد مات رسول الله ﷺ تزوجت عائشة أو أم سلمة، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾⁽⁴⁾.

وفي الدر المنثور للسيوطي⁽⁵⁾، وفتح القدير الشوكاني⁽⁶⁾ رحمهما الله تعالى أن ابن جرير أخرج عن ابن عباس ﷺ «أن رجلاً أتى بعض أزواج النبي ﷺ فكلّمها وهو ابن عمها، فقال النبي ﷺ: لا تقوم من هذا المقام بعد يومك هذا، فقال: يا رسول الله، إنها ابنة عمي، والله ما قلت لها منكراً، ولا قالت لي، قال النبي ﷺ: قد عرفت ذلك، إنه ليس أحد أغير من الله، وإنه ليس أحد أغير مني، فمضى، ثم قال: يمنعني من كلام ابنة عمي؟ لا لتزوجنّها من بعده! فأنزل الله هذه الآية، فأعتق ذلك الرجل رقبة، وحمل على عشرة أبعرة في سبيل الله، وحج ماشياً توبة من كلمته"؛ وهذا في الحقيقة وهم⁽⁷⁾؛ إذ لم يورد ابن جرير هذا الخبر في تاريخه، ولا في تفسيره، وحتى لو أورده هو أو غيره فلا تثبت نسبة هذا الخبر إلى ابن عباس ﷺ ولا إلى غيره من الصحابة الكرام.

ولا يخفى ما في هذه الروايات من تطاول على مقام هؤلاء الأجلّة من أصحاب النبي ﷺ، ومع ذلك فقد وجدت لها طريقاً إلى بعض كتب التفسير والأخبار، على الرغم من عدم اتصال أسانيدها، بل عدم وجود أسانيد لبعضها أصلاً، ولقد اشتدّ نكير بعض أهل العلم على ما في هذه المرويات من افتراءات وتجاوزات، ونزّهوا أصحاب رسول الله ﷺ عن ملاسة شيء منها؛ فقال ابن عطية رحمه الله معلقاً على الروايات التي فيها نسبة هذا الخبر إلى طلحة بن عبيد الله ﷺ: "وهذا عندي لا يصحّ على طلحة بن عبيد الله"⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، د.ط، د.تا، رقم: 17765، ج10، ص3150.

(2) انظر: عبد الرزاق الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1419هـ رقم: 2372، ج3، ص49.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، محمد بن سعد: تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م، ج8، ص201.

(4) البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 1432هـ - 2011م، رقم: 13418، ج7، ص110.

(5) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 1424هـ-2003م، ج12، ص113.

(6) الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج4، ص344.

(7) أثبت محقق الدر المنثور: الدكتور عبد الله التركي في هذا الموضوع من الكتاب كلمة: جويّر بدل ابن جرير، وعلق قائلاً: في الأصل: ابن جرير، ولكنه لم يبيّن لنا من جويّر هذا.

(8) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص396.

وقال القرطبي رحمه الله: "وقد حُكي هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة، وحاشاهم عن مثله، وإنما الكذب في نقله، وإنما يليق مثل هذا القول بالمنافقين الجهّال"⁽¹⁾.

خاتمة: أختتم هذا البحث بذكر أهمّ نتائجه وتوصياته.

النتائج:

- ✓ ورد في كثير من كتب التفسير والأخبار أنّ الآية الثالثة والخمسين من سورة الأحزاب جاءت لتؤدّب بعض الثقلاء الذين أساءوا الأدب مع رسول الله ﷺ، وتسبّبوا له في الأذى مرات عديدة.
- ✓ مجمل ما وصف به هؤلاء المفسرون النفر المعائب بهذه الآية الكريمة أنّهم كانوا يتحيّنون وقت نضج الطعام في بيوت رسول الله ﷺ، ويدخلون عليه لمشاركته فيه، ثم يجلسون للحديث، ويطول مكثهم في بيته ﷺ؛ مما يسبّب له حرجاً وأذى، فنزلت الآية مؤدّبة ومعاتبة.
- ✓ ليس في الآية الكريمة، ولا في خبر ثابت عن النبي ﷺ أو أحدٍ من أصحابه ﷺ دلالة على صحّة ما ذهب إليه المفسرون الواصفون لهؤلاء النفر المعائب بأوصاف التطفل، وسوء الأدب، والتحيّز للطعام، ونحو ذلك، بل غاية ما في هذه النصوص: توجيه لطيف، وتعليم رقيق، لمن نزلت فيهم الآية، ولمن وراءهم من المسلمين.
- ✓ لم يقف الباحث بعد بحث طويل، وتتبع متأنّ لكلّ ما استند إليه هؤلاء المفسرون في تعاملهم مع واقعة الحال، على دليل ثابت، ولا حجة مقنعة، وإنما هي أقوال متضاربة، وروايات إما أن تكون ضعيفة منكّرة، وإما أن لا يكون لها إسناد أصلاً.
- ✓ يلخص الباحث قصة هؤلاء النفر من الصحابة ﷺ في النقاط الآتية:
 - أنّهم كانوا مدعوّين إلى وليمة زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها؛ فلا يجوز اتّهامهم بالتطفل، وتحيّز نضج الطعام، فقد تقرّر في سنة النبي ﷺ أنّ من طعم عند أخيه في وليمة دعاه إليها مأجور لإجابته هذه الدعوة، ومشاركته أخاه في فرحته وسروره، فكيف نعدّه متطفلاً؟!
 - وأنّ أنس الحديث تسبّب في غفلة هؤلاء النفر عن تعجيل الانصراف من بيت رسول الله ﷺ، وعدم التسبّب في إحراجه، وتأخيره عن الاجتماع بأهله.
 - وأنّ حياء النبي ﷺ، وكريم أخلاقه منعه من مطالبة القوم بالخروج من بيته الشريف ﷺ، ولئن كان كثير من الفضلاء والعقلاء متزّهين عن القيام بمثل هذا العمل، فكيف به هو ﷺ؟
 - لم تُسجّل لنا السنة النبوية أيّ حالة غضب، أو استياء شديد، ظهرت على رسول الله ﷺ، أو على أحد من الحاضرين من أصحابه الكرام ﷺ، ولو كان ما ارتكبه النفر المعائب في واقعة الحال منكراً شرعاً أو طبعاً ما خفي إنكاره ﷺ، فضلاً عن أن نقول إنه لم يحصل لاستحالة ذلك في حقّه ﷺ، وبخاصة داخل بيته الشريف.

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج14، ص229.

- مما يؤكد أن ما سلكه كثير من المفسرين في التعامل مع هذه القصة كان مجانباً للصواب أننا نجد الإمامين البخاري ومسلم، وهما صاحباً أصح الكتب المصنفة بعد كتاب الله تعالى، ومخرّجاً أصحّ حديث بين سبب نزول آية الباب من سورة الأحزاب، لم يشيرا إلى أي مخالفة شرعية ارتكبتها نفر النازلة فيهم هذه الآية؛ بل ترجم كل منهما لهذا الحديث ترجمة يفهم منها عدم وقوفهما على أي شيء ثابت فيما تناقله كثير من المفسرين في تفاسيرهم؛ فأخرج البخاري الحديث في كتاب الاستئذان، باب آية الحجاب، وأخرجه مسلم في كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش.

التوصيات: في ضوء هذه النتائج، يتقدّم الباحث بوصيتين اثنتين إلى زملائه الباحثين، وعامة من يقف على هذا المقال، إحداها عامة، والأخرى خاصة:

■ أما التوصية العامة فهي أن يتحرى المسلمون عموماً، وطلاب العلم على وجه الخصوص الصدق فيما يقولون ويكتبون؛ وأن لا تعرّهم شهرة بعض الأخبار؛ فإن كثيراً منها إما مدسوس عمداً في بعض كتب التفسير، أو التاريخ، أو التراجم، أو غيرها، وإما تسببت شهرة من أورده أول مرة، أو كثرة تناقل بعض أهل العلم له، في تلقّي كثير من المسلمين له بالقبول، وبخاصة إذا كان في هذه الأخبار طعونات بغير حق، أو فهوم خاطئة لنصوص شرعية، أو وقائع تاريخية، أو نحوها.

■ وأما التوصية الخاصة فهي أن تضاعف الجهود في تصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة، والظنون السيئة بمن اتهم ظلماً من أصحاب رسول الله ﷺ، أو غيرهم من المسلمين؛ وخاصة إذا تعلق الأمر بأئمة المنابر، وبعض الدعاة المتساهلين في الثبوت من صحّة الأخبار؛ فإن نشر أخبار كاذبة مسيئة لأصحاب النبي ﷺ، ورضي الله عنهم باب شرّ عظيم، قد يُفضي بمن تورّط في ولوجه إلى الشك في دين الله تعالى، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن:

- الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ-1952م، ج4، ص101.

- تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، د.ط، د.تا، ج10، ص3150.

- ابن الجوزي، عبد الرحمن: زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، ج3، ص478.

- ابن حبان البستي، محمد: المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، ج1، ص328.

- ابن سعد، محمد بن سعد: الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م، ج8، ص201.

- ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م، ج22، ص84-85.

- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق: المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ج4، ص395-396.

- ابن كثير، إسماعيل: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج6، ص454.
- ابن معين، يحيى: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1399هـ - 1979م، ج3، ص527.
- أبو حيان الأندلسي، محمد: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420هـ، ج8، ص500.
- أبو داود السجستاني، سليمان: السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، د.تا، ج3، ص305.
- الأزهرى، محمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج13، ص246.
- الألوسي، محمود: روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، ج11، ص246.
- البخاري، محمد:
- الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، ص2، 1050، ج6، ص119، ج7، ص37، ج8، ص26.
- كتاب الضعفاء، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426هـ - 2005م، ص69.
- البغوي، الحسين: معالم التنزيل، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميمية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417هـ - 1997م، ج6، ص370.
- البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 1432هـ - 2011م، ج7، ص110.
- الثعالبي، عبد الرحمن: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، ج4، ص356.
- الثعلبي، أحمد: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ - 2015م، ج21، ص524.
- الزخشري، محمود: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج3، ص554-555.
- السعدي، عبد الرحمن: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م، ص670.
- السيوطي، عبد الرحمن: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 1424هـ - 2003م، ج12، ص113.
- الشوكاني، محمد: فتح القدير، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج4، ص344.
- الصابوني، محمد علي: صفوة التفاسير، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1417هـ - 1997م، ج2، ص491.
- الطبري، محمد: جامع البيان، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م، ج20، ص310.
- عبد الرزاق الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1419هـ، ج3، ص49.

- عبد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدرى السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1408هـ - 1988م، ج1، 362.
- القاسمي، محمد: محاسن التأويل، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج8، ص99.
- القرطبي، محمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2003م، ج14، ص224-229.
- الكرمانى، محمود: غرائب التفسير، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت، د.ط، د.تا، ج2، ص922.
- مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.تا، ج2، 1050، ج4، ص1711.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف: التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م، ص227.
- النسفي، عبد الله: تفسير النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م، ج3، ص42.
- الواحدى، علي:
- التفسير البسيط، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ، ج18، ص238.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط1، 1415هـ، ص283.